دور بنك دي روما Banco Di Roma في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا (1907م – 1911)

سالم فرج عبدالقادر*

الملخص

أدركت الحكومة الإيطالية أهمية استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية وفعاليتها في تحقيق السيطرة الاستعمارية دونما حاجة إلى التعرض لأية مخاطر يمكن أن تقود إليها الأدوات الأشد عنفا فيما لو استخدمت كالغزو العسكري .

ونحاول من خلال هذا البحث فضح الدور الذي قام به (بنك دي روما Banco Di Roma) من أجل بسط سيطرة ايطاليا الاقتصادية على ليبيا . وقد جاء اختيار الحكومة الإيطالية لهذا البنك من أجل أن يقوم بهذا الدور ويعمل على تسهيل عملية الاحتلال الإيطالي لليبيا.

فقد باشر البنك عمله فعلا في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في 15 ابريل 1907م واختير لإدارته رجل الأعمال الإيطالي (انريكو بريشياني Enrico Bresciani),وسرعان ما بدأ البنك في منافسة البنوك الأخرى والقضاء عليها . واستطاع بنك دي روما أن يؤسس لإيطاليا قواعد اقتصادية في ولاية طرابلس الغرب، حيث قام بفتح فروعا له جديدة في أغلب المدن الليبية . وبدأ البنك في تنفيذ سياسة الحكومة الإيطالية منذ مزاولة نشاطه الاقتصادي والهادفة إلى السيطرة على الولاية .

وحاولت السلطات العثمانية الوقوف في وجه أنشطة البنك الهادفة إلى السيطرة على ولاية طرابلس الغرب ، مما دفع بالحكومة الإيطالية إلى محاولة التخفيف من حذر وشكوك السلطات العثمانية حيث أكدت لها بأن البنك ليس تابعا للدولة، وإنما هو شركة مساهمة برأس مال قدره أربعون مليون (40.000.000) ليرة إيطالية ,ويهتم البنك بالعمليات المصرفية بصفة عامة سواء في ليبيا أو في الأماكن الأخرى التي يعمل بها البنك، محاولا بقدر الامكان تنمية وتطوير العلاقات بين إيطاليا وهذه البلدان .

وقد نجح البنك في إدارة أعماله، وأصبحت إيطاليا بفعله الشريك الأول للدولة العثمانية في تجارة ولاية طرابلس الغرب الداخلية الخارجية . وأخيرا فأن إثارة البنك لقضية إفلاسه أمام الرأي العام الإيطالي ما هي إلا أحدى الوسائل التي استخدمها البنك من أجل إقناع الرأي العام الإيطالي بعملية الغزو الإيطالي لليبيا .

دور بنك دي روما في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا

أولا : بنك دي روما ونشأته

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإيطالية تعمل جاهدة للحصول على اعتراف الدول الأوروبية (1) بحقها في احتلال طرابلس الغرب وبرقة (2) ، كانت أيضا تعمل بدأب متواصل على تعزيز مكانتها بكل الوسائل في الولاية . فإلى جانب الجهود السياسية التي اتبعتها إيطاليا على الصعيد الدولي لإثبات أحقيتها في ولاية طرابلس الغرب وبرقة ، فإن هناك مظاهر تغلغلية أخرى عملت إيطاليا على ترسيخها ، وتكمن هذه المظاهر في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي التزمت إيطاليا بالعمل عليها وتعزيزها في الولاية .

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، من الملاحظ أنه مع مطلع القرن العشرين تعاظم التغلغل الاقتصادي الإيطالي في حوض البحر المتوسط . حيث أدى تطور صناعات النسيج والسيارات والكيماويات والأغذية الإيطالية إلى البحث عن أسواق استهلاك جديدة، وبالتالي نالت أسواق البلدان المطلة على البحر المتوسط أهمية خاصة من جانب المفكرين الاقتصاديين في إيطاليا، ولذا فإننا نجد تركيزا خاصا على أسواق دول البلقان والدولة العثمانية وبلدان شرق البحر المتوسط وشمال أفريقيا. وقد تبع هذا التركيز على أسواق هذه البلدان افتتاح فروع لعدد من المصارف الإيطالية، كالمصرف التجاري الإيطالي، وبنك دي روما ،ومصرف الاعتماد الإيطالي. وعلى هذا النحو تدافعت رؤوس الأموال الإيطالية - وبوجه خاص- في طرابلس الغرب وبرقة، تحت شعار التغلغل السلمي الاقتصادي المدعم رسميا من الحكومات الإيطالية المتعاقبة والفاتيكان (3).

* جامعة سبها.

وقد أدركت الحكومة الإيطالية وغالبية الدول الأوروبية الكبرى أهمية استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق السيطرة الاستعمارية دونما حاجة إلى التعرض لأية مخاطر يمكن أن تقود إليها الأدوات الأشد عنفا فيما لو استخدمت، كالنشاط الهدام أو الغزو العسكري. فقد بلغت فاعلية الأدوات الاقتصادية أنها استطاعت توجيه هياكل وأنشطة البلاد المستخدمة فيها بالصورة المطلوبة، وهي كفيلة في الوقت ذاته بتعريض هذه البلاد لأسوأ المخاطر والنتائج، فضلا عن استخدامها كأداة ضغط على صانعي القرار السياسي، يمكن أن يضع قيودا على قراراتهم واختياراتهم، وعلى هذا الأساس فإن بعض الدول تراها كافية لتوجيه السياسات في البلدان المستخدمة فيها، بما يخدم أهدافها، فتصبح بمثابة بلدان تابعة. ويبدو أن هذه الوسائل قد وجدت طريقها إلى إيطاليا، فقد اقتنع ساستها بأهمية استخدام الأدوات الاقتصادية على الأقل في فترة كانوا يدركون فيها صعوبة استخدام الأدوات العسكرية.

وقد اتبعت الحكومة الإيطالية هذا النهج، حيث صرح وزير الخارجية الإيطالي (توماس تيتوني Tomas Tittoni) يوم 10 مايو 1905م أمام مجلس الشيوخ أنه من الضروري القيام مباشرة باستثمارات واسعة لرؤوس الأموال في ليبيا، وفي نفس الوقت اتصل (توماس تيتوني Tomas Tittoni) ببنك دي روما وعرض عليه الاستغلال الاقتصادي لليبيا، إلا أن بنك دي روما لم يبد استعداده لفتح فرع في ولاية طرابلس الغرب، وفي ذات الوقت أظهرت الحكومة العثمانية مخاوفها واستعدادها لمعارضة إنشاء مصارف أجنبية وخاصة الإيطالية، وقامت بفتح فرع للمصرف الإمبراطوري العثماني في طرابلس، وكان هذا القرار هو الذي قوى عزيمة الحكومة الإيطالية على فتح فرع لبنك دي روما في ليبيا. وقد طلب (توماس تيتوني Tomas Tittoni) من البنك الاستقرار في طرابلس، مؤمنا له في المقابل إعانة وتأييد الحكومة الإيطالية في كل مشاريعه. وأمام هذه الإلحاحات وافق بنك دي روما على قبول دعوات وزير الخارجية الإيطالي، وقرر مد نشاطه إلى ولاية طرابلس وبرقة .(4)

كان بنك دي روما أحد الوسائل الرئيسية التي استغلتها الحكومة الإيطالية في التدخل السلمي بليبيا، وحاولت من ورائه السعي إلى إنشاء قاعدة عريضة لأفراد الجالية الإيطالية بين سكان البلاد، بواسطة مساعدتها لهم واستقطاب ذوي النفوس الضعيفة من أصحاب الشأن والأعيان في ولاية طرابلس الغرب وبرقة حينذاك للاستفادة منهم في دعم نشاط البنك السياسي(5). ويعود اختيار(توماس تيتوني Tomas Tittoni) لبنك دي روما للقيام بهذه المهمة في طرابلس إلى شقيقه (رومولو تيتوني R. Tittoni) الذي ترأس هذا البنك في وقت من الأوقات وأيضا لصلة هذا البنك برجال الكنيسة وشخصيات الحكم والتي تبرز في رأس ماله ومسيريه.

وقد تأسس بنك دي روما في شهر مارس 1880م تحت اسم الفاتيكان، وبمشاركة الحكومة الإيطالية برأسمال خمسة ملايين (5.000.000) ليرة إيطالية،وعدد من الأغنياء الإيطاليين من بينهم :(فرانشيسكو بورقيزي Francesco Borghese)، (وسيجزموندو جوستنياني Sigismondo Giustiniani Bandini)، (وبيتر وجيريللي Pietro Pirelli) - الذي كان رئيسا للبنك الرئيسي بروما – (وكاميللو روسيليوري Camillo Rospiglios)، (وإدوارد سوديريني Eduardo Soderini). وفي خلال فترة وجيزة أصبح بنك دي روما من أكثر المصارف الإيطالية نشاطا في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية بحكم احتوائه على العديد من المنفذين من رجال الدين والسياسة الإيطالية، وكان من جملة كبار مساهميه (توماس تيتونيTomas Tittoni) والذي شغل في الفترة من عام 1903م إلى 1909م منصب وزير خارجية إيطاليا ،ثم بعد ذلك سفيرا لبلاده في باريس، و(روميلو تيتونيR. Tittoni) الذي تولى منصب مدير بنك دي روما المركزي في روما خلال نشاط البنك بين (1903 – 1909م)، كما عمل (ارنستو باتشيللي Ernesto Pacelli) مديرا لهذا البنك وهو عم لأحد وجهاء الفاتيكان المدعو (يفجيني باتشيللي Y. Pacelli) الذي أصبح فيما بعد البابا (بيوس الثاني عشر Biouse XII).(6)

وقد كان بنك دي روما في بدايته مؤسسة مالية، يمارس نشاطه الاقتصادي محليا، وسرعان ما بدأ في النمو والاتساع، حيث وجه اهتمامه بتمويل قطاع الخدمات العامة في روما، كالمياه والغاز وشركة المطاحن، وشركات النقل، مثل القطار الكهربائي والحافلات في المدن، وكانت هذه الخدمات في نهاية القرن التاسع عشر تعتبر من الخدمات ذات المردود الاقتصادي(7). وقد امتلك بنك دي روما شبكة واسعة من الفروع المصرفية في مناطق اقتصادية حيوية مطلة على البحر المتوسط، كمصر وجزيرة مالطا وطرابلس فيما بعد. فإيطاليا اعتبرت ليبيا ميدانا مناسبا لاستثمار رؤوس الأموال وسوقا لبيع البضائع والصناعات الإيطالية، حيث بدأت الأموال الإيطالية تتسرب إلى الولاية منذ سبعينات القرن التاسع عشر، وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العثمانية والسلطات الإيطالية عام 1873م، والتي تنص على أن تكون إيطاليا

أكثر الدول الأوروبية حظوة في مجال الاستثمار بولاية طرابلس الغرب(8).

وسرعان ما بدأ بنك دي روما في منافسة البنوك الأخرى والقضاء عليها فقد تمكن في عام 1900م أن يبتلع البنك الكاثوليكي (الروماني الفني العمالي)، وأن يوسع دائرة أعماله بصورة ملحوظة داخل إيطاليا أولا وخارجها فيما بعد. وقد اتجه بنك دي روما بنشاطه نحو ولاية طرابلس الغرب بعد أن انشأ فرعا له في مدينة الإسكندرية سنة 1905م، ودعم مركزه عن طريق مشاركته في بنك إثيوبيا عام 1906م، وأفتتح فرعا له في مالطا 1906م، وساهم في تأسيس مصرف الدولة المغربي في مراكش .

وفي عام 1905م حصلت إيطاليا على امتياز لتأسيس فرع لبنك روما في كل من ولاية طرابلس الغرب وبرقة وشرع في نشاطه الفعلي في ليبيا 15 ابريل 1907م بشكل رسمي ، واختير لإدارته رجل الأعمال الإيطالي (انريكو برشياني Enrico Bresciani) الذي سبق له أن اشتغل بالأعمال المصرفية في المستعمرات الإيطالية بشرق أفريقيا(9). وقد استطاع (انريكو برشياني Enrico Bresciani) أن يتخلص من أعدائه العثمانيين والعرب الذين كانوا غير متحمسين لفكرة البنك برواتب شهرية ووعود بالتوظيف حينما يبدأ البنك أعماله ، وقد كان البنك بالنسبة لموظفي السلطان (عبد الحميد الثاني) الفقراء المتوقفة رواتبهم رسالة من السماء، بينما كان في نفس الوقت عبئا ماليا على الحكومة الإيطالية(10).

واستطاع بنك دي روما أن يؤسس لإيطاليا قواعد اقتصادية في ولاية طرابلس وبرقة، ويهيئ المبررات لحماية مصالحه والدخول مع السلطات العثمانية في سلسلة من الاحتكاكات المفتعلة والاحتجاجات الباطلة بانتهاجه للخط السياسي الموجه من قبل الحكومة الإيطالية التي جعلت منه قيادة استعمارية(11). وسرعان ما توسعت أعمال البنك في الولاية، ففتح له فروعا جديدة في بقية المناطق والمدن، فشملت الخمس ومصراتة وسرت ومدينة زوارة, التي أرسل قائم مقامها الطاهر رسالة إلى ولاية طرابلس الغرب يستفسر فيها ويستأذن عن كيفية المعاملة التي ستتخذ مع بنك دي روما وإدارته(12). كما قام البنك بتأسيس وكالات تجارية للبنك ببنغازي وزليطن وطبرق والسلوم، وفي العديد من المناطق الداخلية. (13)

وقد تم تأسيس بنك دي روما في مدينة طرابلس وبرقة ولم يراع في تأسيسه حرمة البلاد وأحكام القوانين العثمانية التي تقضي بأن لا يؤسس أي مرفق من المرافق المالية الأجنبية في الولايات العثمانية إلا بإرادة سلطانية، وقد كان الغرض من تأسيس بنك دي روما استملاك الأراضي والاستيلاء عليها ونزع ملكيتها من الأهالي وإقراضهم الأموال بالربا الفاحش، واحتكار التجارة في الولاية. كما قام بنك دي روما بتعيين العديد من التجار اليهود والمسلمين على حد سواء، وذلك كوسطاء بين الأهالي والبنك، وقد عمل اليهود في البنك بحكم علاقتهم التجارية مع إيطاليا ودرايتهم باللغة الإيطالية، أما التجار المسلمون فكانوا يبغون من وراء تعاونهم مع البنك حماية تجارتهم والاستفادة من فرص التعامل التجاري مع البنك(14). وكان من بين هؤلاء التجار المسلمين الذين سهلوا للبنك عملية شراء الأراضي بأسمائهم عائلة المنتصر بك درنة وحسونة القرمانلي سليل الأسرة القرمانلية، التي حكمت ليبيا في الفترة ما بين (1711م - 1835م) وأحمد الأزمرلي ومصطفى بن قدارة وعثمان العنيزي وغيرهم. واستطاع بنك دي روما أن يحقق لإيطاليا مصالح اقتصادية، وأن يستولي على الكثير من الأراضي، وأن يورط العديد من الأسر الليبية في التعامل معه ماليا، مما أدى في النهاية إلى الاستيلاء على ممتلكاتهم عن طريق الرهن والحجز(15). وتشير أكثر الدلائل والمؤشرات الاقتصادية إلى أن فتح فرع لبنك دي روما في ليبيا لم يكن له مبررات اقتصادية، بمعنى أنه لم يكن متوقعا له أن يحصل على أرباح تجارية. وإنما الغرض من إنشاءه كان سياسيا، حيث عهد له تنفيذ سياسة التغلغل السلمي بدافع من الحكومة الإيطالية للتدخل في شئون البلاد.(16)

وقد كان بنك دي روما يلقى العون من قبل الحكومة الإيطالية، رغم أنه كان ملكا للقطاع الخاص، فإن الأموال التي استغلها في طرابلس قد منحت له من طرف الحكومة الإيطالية، ومن طرف الفاتيكان أيضا ، فلولا هذا الدعم لفشلت جميع مخططاته، كما منحت له الحكومة حق القيام بالخدمات البريدية في كل من ولاية طرابلس الغرب وبرقة. وكان البنك بطرابلس يقوم بتغطية مصاريف البعثات الاستكشافية الإيطالية التي كانت ترسل إلى ليبيا، ومن بينها بعثة (الكونت سفورزا) التي كلفت بدراسة إمكانية استغلال المعادن بالأراضي الليبية . وقد أجهدت تلك المصاريف رأسمال البنك، ولم يتحمس أعضاؤه للعمل السياسي، غير أن الحكومة الإيطالية أجبرتهم على أن يتحملوا هذه المصاريف بقدر الإمكان، بقصد التعرف على الأوضاع في ليبيا والبحث عن وسيلة ناجحة للتدخل في شئون الولاية. وعندما حدث انقلاب جمعية الاتحاد والترقي واستولت على السلطة في اسطنبول في مايو عام 1908م، وتولى (حقي باشا) (17) سفارة الدولة العثمانية بروما، حاول التوسط لدى حكومته بالإذن للإيطاليين لشراء الأراضي من المواطنين الليبيين، باسم مدير بنك دي روما، فرفض الوالي (رجب باشا)، فكان جزاؤه أن عزل من منصبه

كوال لولاية طرابلس الغرب، وعين بدلا منه الوالي (حسين حلمي باشا) الذي كان يميل إلى استرضاء الإيطاليين، وسمح لهم بالعمل بشيء من الحرية على الأراضي الليبية(18) .

إلا أن العلاقات العثمانية الإيطالية قد تعثرت بعد فترة قصيرة، وبدأت الخلافات تظهر من جديد، خاصة بعد وصول (إبراهيم أدهم باشا) إلى طرابلس في أكتوبر عام 1910م كوالي جديد، وقد أتهم الوالي الجديد بأنه قاس في معاملته لإيطاليا، حيث عارض جميع المشاريع والاستثمارات الإيطالية في ليبيا، بل أنه ذهب إلى أكثر من ذلك حيث رفض أن يستمر حتى في العلاقات العادية مع القنصل الإيطالي في طرابلس(19).

وقد شنت الصحف الليبية حملة عنيفة ضد السلطات الإيطالية وممارساتها في الولاية، وبالإضافة إلى ذلك فقد حاولت بعض الدول الأوروبية استغلال الاضطرابات والخلافات العثمانية الإيطالية من أجل منافسة المصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا، وحاولت الحكومة الإيطالية منع ألمانيا من منافستها في ليبيا، وبذلت جميع الوسائل من أجل ذلك، غير أن الألمان لم يحدوا من نشاطهم الاقتصادي، بل أنه في شهر يونيو 1911م قد أشيع أنهم سوف يقيمون مزرعة نموذجية في ولاية طرابلس الغرب، ومصنعا لعصر الزيت قد ينافس المعصرة التي يديرها بنك دي روما ، وكذلك إنشاء خط ملاحة تديره وكالة الملاحة الألمانية (دوتش ليفانت ليني)، وذلك في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه الحملة القومية الإيطالية لصالح احتلال ليبيا. وحاولت السلطات الإيطالية التخفيف من حذر وشكوك السلطات العثمانية، حيث أكدت لها بأن بنك دي روما ليس تابعا للدولة، وإنما هو شركة مساهمة برأس مال قدره أربعين مليون (40.000.000) ليرة إيطالية، ويهتم بالعمليات المصرفية بصفة عامة سواء في ليبيا أو في الأماكن الأخرى التي يعمل بها البنك ، محاولا بقدر الإمكان تنمية وتطوير العلاقات بين إيطاليا وهذه البلدان . (20)

وفي عام 1911م وافق بنك دي روما بحماس على فكرة الحكومة الإيطالية، وذلك بفتح فرع له في العاصمة العثمانية اسطنبول، وتوسيع نشاطه في منطقة الشرق. وقد كانت الحكومة الإيطالية تهدف من خلال إنشاء هذا الفرع في الدولة العثمانية إلى خلق وجود اقتصادي إيطالي بسوقها الغني والتغلغل في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية المتواجدة بجميع بلدان الشرق، التي كانت موضع تنافس متزايد بين الدول في تلك السنوات، وللتخفيف من حدة عداء السلطات العثمانية للمصالح والمشاريع الإيطالية في ولاية طرابلس الغرب.(21)

ثانيا : بنك دي روما والامتيازات الاقتصادية الإيطالية

أ ـ النشاط التجاري: وجد فرع البنك في طرابلس الغرب فرصة مناسبة للقيام بالأعمال التجارية، حيث عين (انريكو بريشاني Enrico Bresciani) مديرا له، والذي اكتسب خبرة مالية من خلال اشتغاله في الأعمال المصرفية، وقد قام بتوجيه بعض نشاط البنك للمتاجرة (22) في السلع الوطنية والصناعات اليدوية، ونبات الحلفاء ،واستيراد الحبوب، وريش النعام، والعاج، كما كان يقوم بشراء الحبوب والقمح والشعير عن طريق وكالاته التجارية وتخزن ثم تشحن لإيطاليا. وقد بلغت مشترياته في إحدى السنوات (28429) كيلة شعير في منطقة طرابلس والخمس. وعندما صدر قرار بمنع شراء الحبوب في تلك السنة طلب البنك الترخيص له بشحنها إلى إيطاليا، حيث تعاقد مع أحد رجال الأعمال الإيطاليين يدعى (بيانكي) على ذلك، وتقدم (انريكو بريشياني Enrico Bresciani) على هذا الأساس إلى الوالي (رجب باشا) يطلب منه الإذن بالخصوص(23) .

كما كان بنك دي روما يقرض التجار أموالا بأرباح قدرها 9% في مقابل أن يرهن شيئا يساوي ما يستلمه من نقود، وأنشأ في طرابلس مصرف تسليف بالرهون وكان بالبلاد كثير من المرابين يقرضون الناس بربح 60% وكان معظمهم من اليهود، وقد حاول البنك مساعدة بعض كبار التجار بمنحهم قروضا مجزية، ولكن أعماله تلك أثرت على صغارهم، حيث ترك بعضهم مهنته. وكان من شروط العقد بيع الرهن إذا لم يسدد المقترض ما استلمه من نقود في الموعد، وقد تدخلت القنصلية الإيطالية عدة مرات تطالب بتسديد ديون البنك من بعض التجار أو تسجيل ملكية الرهن لصالح البنك بطريقة رسمية (24). وقد كان بنك دي روما يسعى إلى أن يستولي على جميع المبادلات والمقاولات والأعمال التجارية وامتصاص وتدمير التجارة الصغيرة والمنشآت الصغيرة سواء كانت عربية أم إيطالية، والدخول في عمليات منافسة رهيبة دمرت في أغلبها المصانع الصغيرة وأصحابها(25) .

ورغم المحاولات العثمانية من أجل الوقوف في وجه التجارة الإيطالية، إلا أن العلاقات التجارية بين إيطاليا وليبيا قد حققت زيادة كبيرة في المبادلات التجارية ما بين البلدين، حيث بلغت هذه الزيادة في عام 1910م حوالي 59%، حيث زادت من أربعة ملايين ونصف إلى سبعة ملايين وستمائة ألف ليرة. وبلغت زيادة الصادرات الإيطالية إلى طرابلس 66%، إذ زادت قيمة الصادرات من مليونين وتسعمائة ألف إلى أربعة ملايين وأربعمائة ألف ليرة. وقد استطاعت إيطاليا أيضا تنشيط التجارة

النامية في تلك الأراضي، فنجد أن نصيب إيطاليا من تجارة طرابلس الدولية بلغ عام 1895م بنسبة واحد من عشرين، إلا أن هذه النسبة قد بلغت في عام 1910م قرابة 50%، ولهذا وبرغم وجود صعوبات خطيرة فإن مركز إيطاليا الاقتصادي والتجاري بطرابلس لم يكن معرضا للخطر بدرجة تستدعي تدخلا مسلحا، وقد نجحت الحكومة الإيطالية في أن تكون الشريك الأول للدولة العثمانية في تجارة ولاية طرابلس الخارجية. ويوضح الجدول التالي: (26) حجم العلاقات التجارية الإيطالية الليبية من عام (1905م - 1910م)، القيمة بملايين الليرات .

السنة	واردات إيطاليا من طرابلس	صادرات إيطاليا من طرابلس	مجموع المعاملات
1905	0.7	3.0	3.7
1906	0.6	3.9	4.5
1907	1.0	3.5	4.5
1908	0.7	3.2	3.9
1909	1.6	3.9	4.5
1910	2.2	4.4	7.6

ب ـ شراء الأراضي: لا يخفى أنه كان كثير من المرابين والتجار في البلاد ممن كانوا يستغلون ظروف المواطنين السيئة لتذبذب موسم نزول المطر ولاعتماد معظم السكان في المناطق الساحلية عليه في الزراعة وإعاشة حيواناتهم ، ثم لسوء معاملة الإدارة العثمانية للمواطنين في جمع الضرائب بطرق تعسفية في معظم الحالات، فقد كانت هذه الظروف تفرض على المرء أن يلجأ لتسديدها بالتداين بأي حال. وقد ساهم كل هذا في نجاح عمل البنك، مستفيدا من الأوضاع الاقتصادية المضطربة نتيجة للجفاف، كالذي حل بالبلاد بين عامي (1897-1908م). فاستغل البنك الفرصة فسارع إلى إقراض المحتاجين مقابل رهن أراضيهم وشراء مساحات كبيرة من أراضي المتطلعين للثروة(27).

وقد فرضت هذه المشكلة نفسها على الحكومة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب، كما عانى منها الأهالي أيضا. واستطاع بنك دي روما بفضل مساعدة بعض الأهالي الذين تعاونوا معه من أجل الشراء والسطو بطرق ملتوية على الكثير من الأراضي، إذ قام البنك بأول عملية شراء للأراضي في عام 1907م، وذلك خلال شهور فقط من فتحه لفرعه في البلاد . كما قام البنك بشراء الأراضي أيضا من بعض أفراد الأقليات الأجنبية غير الإيطالية، ممن لم يتمكنوا من مقاومة الاغراءات المالية العالية التي كان يقدمها البنك، حيث كان الأخير يدفع في بعض الحالات ثلاثة أضعاف القيمة الحقيقية للأراضي، وذلك لشرائه الأراضي من ملاك غير حقيقيين، مما اضطره بعد ذلك إلى دفع ثمنها عدة مرات(28). بالإضافة إلى ذلك قيام البنك بشراء مساحات شاسعة من الأراضي في مناطق مختلفة من البلاد بطرق غير شرعية في معظمها، وكان من بينها 74 مزرعة، منها 24 موزعة في منطقة القوارشة و22 موزعة قرب منطقة الخمس و25 مزرعة في منطقة الرحبة ، وغيرها من الأراضي. وكانت أغلب عمليات شرائه للأراضي غير موثقة، وقد دفع البنك أموالا طائلة في سبيل ذلك. وبالرغم من أن القانون العثماني يمنع على المؤسسات الأجنبية شراء الأراضي في الولايات العثمانية، إلا أن البنك كان يشجع الأفراد والأسر الإيطالية على شرائها وتسجيلها بأسمائهم دافعا الثمن من خزانته حتى لا يتعرض له القانون(29).

حاولت السلطات الإيطالية تسهيل عمليات شراء الأراضي لمواطنيها في منطقة طرابلس وبئر الغنم والسعي من أجل الحصول لهم على تراخيص لغرض جعلها مزارع ، وتتضح ذلك من طلب القنصل الإيطالي في الولاية (برنابي Barnabi) من الوالي (رجب باشا) الموافقة على طلب مجموعة من الإيطاليين قدموا إلى ولاية طرابلس الغرب لغرض شراء أراضي لجعلها مزارع ورغبتهم في شراء اراضي فضاء في منطقة (بئر الغنم) وأنه يلتمس الأذن لهم من الوالي (رجب باشا) بالموافقة على طلبهم. غير أن الوالي (رجب باشا) أحال طلب القنصل الإيطالي إلى السلطات العثمانية في اسطنبول والتي أعلنت رفضها وقفت لهذه المحاولات من قبل السلطات الإيطالية أو عن طريق بنك دي روما(30).

وقد كانت جميع الأراضي التي اشتراها البنك قد دفع ثمنها الحقيقي مضاعفا مشعرا بذلك الحكومة العثمانية بأنه يرغب في الشراء بأي ثمن لغرض الامتلاك لا من أجل المتاجرة والمضاربة، مما أثار حفيظة السلطات العثمانية تجاه أعمال البنك. وقد طور البنك أشغاله في القطاع الزراعي، وكان هدفه من ذلك التمهيد للاستعمار المقبل في ليبيا من طرف الإيطاليين وخصوصا سكان صقلية. وحاول البنك معرفة جميع الإمكانيات الموجودة في ولاية طرابلس الغرب وبنغازي، خصوصا في المجال الزراعي من أجل إقامة علاقات جيدة بين السكان المحليين والمزارعين الإيطاليين الذين يحاول البنك جلبهم من إيطاليا(31) .

وقد أرادت الحكومة الإيطالية من السلطات العثمانية أن تفتح الباب على مصراعيه للبنك لشراء الأراضي في ولاية طرابلس الغرب دون قيد، إلا أن السلطات العثمانية رفضت هذه المطالب الإيطالية على اعتبار أن القانون العثماني يمنع ذلك، وقد أتهم الإيطاليون السلطات العثمانية بأن هذا القانون(32) وضع أصلا ضد الأعمال الإيطالية في ليبيا. وكان الإيطاليون يشكون بمرارة من العقبات التي يضعها العثمانيون أمامهم، خاصة وأن

العثمانيين يدركون أن هدف بنك دي روما هو تقويض الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب، وتمهيد الطريق أمام دخول الإيطاليين إلى ليبيا. وفيما يتعلق بالمنطقة الشرقية، فقد قام فرع البنك في بنغازي بتنفيذ سياسة إيطاليا بكل قوة، حيث أخذ في إحداث المشاكل والاستيلاء على الأراضي من أجل توطين المهاجرين الإيطاليين الذين أخذوا في التزايد في ولاية بنغازي وشراء الأراضي من الأهالي السذج وأملاك الأجانب المقيمين في الولاية، منافسا بذلك الراغبين في شرائها من الوطنيين(33).

وفي عام 1908م أنشأ البنك في ضواحي القوارشة بالقرب من مدينة بنغازي وكالة تجريبية للزراعة وتربية المواشي على مساحة قدرها أربعة آلاف هكتار، تحت إشراف المهندس (لويجي كاربوني Luigi Carboni). وقد قامت هذه الوكالة بتوزيع الأراضي على الفلاحين في منطقة برقة بعقود مشاركة بالزراعة ولتشجيع تربية المواشي. ووزع بنك دي روما خمسة عشر ألف رأس من الماشية على بعض القبائل ، وذلك للعمل بطريقة المشاركة، بحيث تتولى هذه القبائل زراعة الأراضي وتربية الماشية في مقابل حصول البنك على نصف المحصول. كما قام المهندس (لويجي كاربوني Luigi Carboni) بإنشاء مزرعة تجريبية للحبوب مساحتها مائتان وخمسون هكتارا، وزرع فيها حوالي مائة شجرة زيتون كان قد أرسلها وزير الزراعة الإيطالي. وأكد (لويجي كاربوني Luigi Carboni) للسلطات الإيطالية نجاح الزراعة في المنطقة الشرقية وأن الأراضي صالحة للزراعة، كما أن مناخ المنطقة مناسب لكثير من الزراعات بشرط أن تحل مشكلة المياه وخاصة أن المياه موجودة بغزارة وبعمق متوسط يتراوح ما بين ستة إلى عشرة أمتار، إذا حلت مشكلة المياه آليا، فإنه يمكن توفير إنتاج وافر من العلف. كما أكد (لويجي كاربوني Luigi Carboni) على أنه ينبغي إضافة مراع للخيول والبقر والغنم، وتصدير المنتجات الحيوانية، والانكباب على صناعة كل المنتجات اللازمة لتربية المواشي(34).

وقد حاولت السلطات الإيطالية حل مشكلة المياه ، وقامت بإرسال المهندسين والمقاولين من أجل قيادة البحوث الهيدروليكية في كل الأراضي التابعة للبنك، وقد امتدت هذه البحوث بهدف تلبية حاجيات مشاريعها من المياه، فلم تلبث هذه السياسة أن أعطت ثمارها.

ج - النشاط الصناعي للبنك: كان لبنك دي روما استثمارات كبيرة في ليبيا، ولكن بدون إيرادات أو أرباح. وقد اشتملت هذه الاستثمارات على صناعة الورق في مدينة طرابلس من نبات الحلفاء، وقد كان مبنى هذا المصنع من أكبر المباني في المدينة. كما امتلك البنك مصنعا كبيرا للدقيق في مدينة بنغازي، بلغت تكاليف إنشائه حوالي 2 مليون ليرة إيطالية. كما أنشأ البنك عام 1910م مطحنا كبيرا في مدينة طرابلس، ينتج يوميا مائتي قنطار من الدقيق ولم تكن الغاية من ذلك سد حاجيات السكان المحليين بل كان هذا المصنع يعمل على تجهيز الجيش الإيطالي بالدقيق أثناء عملية الغزو عام 1911م .(35).

كما قام البنك بإنشاء مصنع للصابون، وآخر لإنتاج الزيوت الإيطالية في شهر ديسمبر 1910م. وقام أيضا ببناء معاصر لبذور الزيتون، واستخراج الزيت في كل من مصراتة والخمس وزليطن. كما قام بافتتاح مصنع آخر بمدينة طرابلس لعصر حبوب الزيتون(36). ثم أقام أماكن عديدة لإعداد ريش النعام، وصناعة الإسفنج، ومحطة كهربائية في مدينة طرابلس. كما قام البنك بإنشاء مطبعة في مدينة طرابلس ومصنع للثلج. بالإضافة إلى ذلك فقد وضع البنك خطة لإنشاء شركة زراعية كبيرة في مدينة بنغازي تتضمن آلاف الهكتارات وخمسة عشر ألف رأس من المواشي، قام بتوزيع عدد منها على مربي الاغنام في برقة عن طريق عثمان العنيزي (37) وتضم شركات زراعية أخرى في مدينتي طرابلس ودرنة . كما كانت لدى البنك خطط لعديد من المشاريع والمصانع الصغيرة والاستثمارات التجارية الأخرى . وقام البنك أيضا ببناء مصنع للبلور، ومعمل ميكانيكي للنسيج. واستطاع البنك تحطيم الهيمنة التجارية التي يمارسها الإنجليز، وذلك بممارسة الإعانة والتموين لصالح التجار والبحارة الإيطاليين. كما حصل البنك على تنازل بعقد كراء لمدة عشر سنوات لاستغلال سبعة وعشرين مقطعا للأحجار في قرقارش وجنزور. وقرر البنك أيضا تمويل بعض الشركات التي تشكو من صعوبات، وفي مقدمتها الشركة الإيطالية (أربيب Arbeeb) التي تستغل مصنع الورق، حيث أنشأ البنك مصنعا هيدروليكيا مما قوى الإنتاج، وتم شحن الورق إلى البلدان الأوروبية(38).

وقد تمكنت إحدى الشركات الصناعية الإيطالية من مدينة تورينو الإيطالية وهي الشركة الصناعية التمويلية لخيوط الحلفاء من الحصول على امتياز لاستغلال نبات الحلفاء في ولاية طرابلس لمدة خمس عشرة سنة من أجل إنتاج الخيش بوسائل حديثة. كما تمكن رجل الأعمال الإيطالي (فلافياني Velfiani) من إنشاء مصنع للورق في مدينة طرابلس، وقد تركزت جهوده على إنتاج ورق اللف دون غيره، وبعد موت صاحبه تواصل عمل هذا المصنع من بعده، وقد عرف المصنع بعد ذلك باسم معمل الورق الطرابلسي، وكان مقره بباب بن غشير، وبالرغم من أن هذا المصنع تمكن من تصدير إنتاجه إلى الخارج إلا أنه لم يحظ بأي تطوير، فبقي عمله مقتصرا على صناعة ورق اللف والورق المقوى والصناديق

الكرتونية، ولم يتوصل طيلة مدة عمله إلى صناعة الورق الصالح للكتابة أو الطباعة(39).

وامتد نشاط بنك دي روما ليشمل المواصلات البحرية، حيث قام بتسيير خطوط ملاحية تغطي كافة السواحل الليبية. وقد كان من الطبيعي أن تقوم إيطاليا بمزاحمة الشركات البحرية الأجنبية حتى تضمن هيمنتها الكاملة في نقل الأشخاص الذين يرغبون في الذهاب إلى ليبيا أو مغادرتها، وكذلك السلع المرسلة إلى ليبيا أو المصدرة منها، ولهذا الغرض قام بنك دي روما عام 1907م بفتح خط بحري يربط طرابلس ومصراتة وزليطن، وقد تم فتح هذا الخط بالاشتراك مع (الشركة الإيطالية للملاحة العامة)، ويعتبر هذا الخط من أهم خطوط المواصلات البحرية بين طرابلس وأوروبا الغربية .(40)

وقد كان غرض البنك من إنشاء هذا الخط هو الوقوف في وجه المخططات الألمانية الهادفة إلى إقامة خط بحري بين طرابلس، بنغازي، درنة، وأثينا، تستغله (شركة الخطوط الألمانية لشرق المتوسط)، والتي كانت تأمل في الحصول على تنازلات من السلطات العثمانية لفتح خط يربط مالطا بالقسطنطينية مع محطات توقف بطرابلس، بنغازي، أثينا وسلاونيك، وقد احتجت الحكومة الإيطالية لدى الحكومة الألمانية على الخطوط البحرية الألمانية التي عهد بها إلى الشركة سابقة الذكر، إلا أن هذه الاحتجاجات الإيطالية قوبلت بالرفض من قبل الحكومة الألمانية، والتي ذكرت أنها لا تستطيع أن تمنع الشركة المذكورة من ممارسة نشاطها البحري، وذلك بموجب الاتفاق التجاري بين ألمانيا والسلطات العثمانية .

وفي عام 1908م، وبعد الأزمة التي نشبت بين الحكومتين الإيطالية والعثمانية أثر مقتل الراهب (الفرانسيسكي جوسبي باتشيني Giuseppe Pacini)، قام السلطان العثماني بإصدار قرار إداري يسمح لبنك دي روما بممارسة النقل البحري على طول السواحل الليبية . وقد أقام بنك دي روما، بفضل الإعانة من قبل الحكومة الإيطالية والتي قدرت سنويا بحوالي مائتا ألف ليرة إيطالية، خطا بحريا يربط طرابلس بالإسكندرية. ولكي يطور البنك الحركة البحرية لمصلحة إيطاليا قام بإبرام اتفاقين مع الحكومة الإيطالية، الأول في 23 إبريل 1910م تعهدت فيه الحكومة بمد البنك بالإعانات المالية والمعنوية، وقد سمح له هذا الاتفاق باستغلال الخط البحري بين مالطا، طرابلس، مصراتة، بنغازي، درنة، السلوم. وفي 27 يناير 1911م أبرم البنك الاتفاق الثاني والخاص بالخط الذي يربط بين طرابلس، الخمس، سرت، درنة، طبرق(41).

وفي 16 إبريل 1908م قام البنك بتسيير خط ملاحي تجاري بين طرابلس والخمس ومصراتة وزليطن، لنقل البضائع التجارية من طرابلس إلى هذه المناطق، وقد قام (رجب باشا) بمنع التجار الليبيين من استخدام هذا الخط، مما اضطر البنك بأن يقدم تقريرا إلى القنصلية الإيطالية يشكو فيها هذه المعاملة من قبل رجب باشا وما نجم عنها من أضرار مادية ومعنوية، وقد قام البنك بتشغيل هذا الخط البحري والذي لقي ترحيبا من الأهالي الذين أقبلوا على الحجز على البواخر الإيطالية وخاصة الباخرة (ماركو أوريليو Marco Orilio)، غير أنه بعد سماع الشائعات التي قالت بأن حكومة (رجب باشا) لن تسمح لرعاياها بركوب الباخرة الإيطالية، ذهب العديد من العرب لمكتب الوكالة التابع لإدارة البنك وطالبوا باسترجاع نقودهم لأن الحكومة العثمانية لن تسمح لهم بالسفر، كما عدل التجار عن تحميل بضائعهم التي كانوا قد ذهبوا بها إلى الجمارك لشحنها. ورغم كل هذه العراقيل قامت إدارة البنك بتسيير هذه الرحلة، وأكدت إدارته بأنها أصيبت بأضرار بالغة نتيجة لهذه السياسة من قبل السلطات العثمانية بليبيا(42).

ثالثا: بنك دي روما والضغط السياسي على الحكومة الإيطالية

احتلت إيطاليا في طرابلس وبرقة المرتبة الثانية بعد بريطانيا في مجال الهيمنة الأجنبية على الأعمال التجارية والمصرفية، فقد سيطر بنك دي روما على بعض الأعمال وتحكم في توريد العديد من أنواع السلع الإيطالية إلى ولاية طرابلس الغرب، كالنسيج والأخشاب والرخام والنبيذ والسكر والأرز والجبن والورق وغيرها من السلع التجارية الإيطالية، بحيث تحولت ولاية طرابلس وبرقة مع مطلع القرن العشرين عمليا إلى مستعمرة اقتصادية إيطالية(43) .

وفي مارس سنة 1911م ازدادت سطوة بنك دي روما الاقتصادية والسياسية، بعد أن تمكن من شراء بنك إيطالي تجاري بكامله كان يسيطر على العمليات التجارية الإيطالية بشرق البحر الأبيض المتوسط وخاصة في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها ، وكان ذلك البنك الإيطالي يعرف باسم (سونتشيتا كومرتشالي دي أورنيتي Ctchita Commerciali Di Orianti)، وبذلك ازداد نفوذ بنك دي روما وخاصة في المجال السياسي في إيطاليا، فأخذ يطالب بالتعجيل بأهمية ضم إقليم طرابلس الغرب وبرقة.

ولاشك أن جميع نشاطات البنك في ولاية طرابلس الغرب وبرقة قد تحققت بتفاهم تام ومتواصل مع الوزراء المختصين بصفة عامة ورئيس الحكومة الإيطالية ووزير الخارجية بصفة خاصة، وقد أزداد هذا التعاون والتفاهم بين بنك دي روما والحكومة الإيطالية كلما

أقتربت سنة 1911م، وعلى الرغم من نكران وزير الخارجية الإيطالي(توماس تيتونيTomas Titoni) للعلاقة الحميمة بين البنك والسلطات الإيطالية، إلا أن الأدلة التاريخية تكشف الدور الإمبريالي الذي كانت تقوم به إدارة البنك بتوجيه من السلطات الإيطالية(44). كما قامت الحكومة الإيطالية بدعم عمليات خطوط المواصلات البحرية التي أنشأها البنك، وذلك بموجب الاتفاقات المعقودة في 23 إبريل 1910م وفي 27 يناير 1911م بين إدارة البنك والسلطات الإيطالية. وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين دعما من قبل الحكومة الإيطالية وتحفيزا لعمليات البنك الوطنية من وجهة النظر الإيطالية مقابل الخسائر التي منيت بها عمليات البنك التجارية في شراء الأراضي بمساحات شاسعة في ولاية طرابلس الغرب وبرقة. ولما تأجلت عملية الغزو وأدركت إدارة البنك الخسارة المحققة لعملياته، أقدمت على بيع جزء كبير من صفقات الأراضي بأسعار أقل بكثير من قيمة الشراء. ولهذه الأسباب قامت الحكومة الإيطالية بتعويض البنك عن خسائره، وخاصة عندما شاع في الأوساط المصرفية الإيطالية وفي أوروبا بأن إدارة البنك ترغب في الإقدام على الإعلان عن بيع بعض عملياته التجارية. كما لاح في الأفق أسماء بعض البنوك النمساوية والبريطانية والألمانية التي تقدمت للمزاحمة لشراء أعمال بنك دي روما في ولاية طرابلس الغرب وبرقة. وقد أثارت هذه المسألة حفيظة الطبقات ذات النزعة الإمبريالية في إيطالية، واعتبرت ذلك إهانة وطنية وقومية بأن يعلن عن ممتلكات بنك دي روما للبيع بالمزاد العلني في ولاية طرابلس الغرب وبرقة والتي تعد على جانب كبير من الأهمية الاستراتيجية لإيطاليا وعلى سمعتها الوطنية والسياسية بين الدول الاستعمارية التي كانت الحكومة الإيطالية تتطلع إلى تبوء مكانة مرموقة بينها(45) .

وقد عزز البنك من خلال إثارته لقضية إفلاسه الروح الاستعمارية لدى الرأي العام الإيطالي إلا أن الحقيقة هي أن الخسائر التي منيت بها إدارة البنك كانت ناتجة عن الغزو الإيطالي لليبيا حيث تخلى البنك عن إدارته الصناعية التجارية والزراعية التي أقامها في ليبيا منذ عام 1907م، أما من الناحية المالية فقد كانت وضعية البنك بعيدة جدا عن وضعية مؤسسة مالية على أبواب الإفلاس وذلك أن للدراسة التي قام بها (الساندرور والساندروAlessandaro d Alessandro) في هذا المجال دلالة فمنذ إنشاء هذا البنك كانت وضعيته في تطور دائم من عام 1880م إلى 1905م، وكان رأسماله قد تطور حتى بلغ ثلاثين مليون (30.000.000) من الليرات الإيطالية عوضا عن ثلاثة ملايين ليرة وقد وصل إلى مائة مليون (100.000.000) ليرة سنة 1910م وتضاعفت بين سنة (1910 - 1912م). ولم يكن البنك خاسرا بل كان رصيده دائنا أما الأرباح الصافية فقد بلغت ستة ملايين ومائة وستة وأربعين ألف ومئتان (6.146.200) ليرة عام 1910م وأثنى عشر مليون وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألف وتسعمائة وخمسة عشر (12.354.915) ليرة عام 1912م ولم يسجل البنك نتائج سلبية إلا عام 1914م أثر الحرب المشتعلة في ليبيا منذ عام 1911م ويبين الجدول التالي تطور الوضعية المالية للبنك بين عامي (1880-1912م).(46)

الأرباح الصافية	السنة	رأس المال	السنة
740.000	1900م	3.000.000 ليرة	1880م
1.736.673	1905م	30.000.000 ليرة	1905م
6.146.200	1910م	100.000.000 ليرة	1910م
12.354.915	1912م	200.000.000 ليرة	1912م

كما قام البنك بدعم الصحف والمجلات والكتاب الإيطاليين من أجل الوقوف إلى جانبه في عملية إثارته للرأي العام الإيطالي، وبالفعل صدرت العديد من الكتابات الإيطالية التي توضح أهمية أعمال البنك وخاصة في ولاية طرابلس الغرب وبرقة، ومن أهم هذه الكتابات كتاب صدر في مايو 1911م بعنوان (أرضنا الموعودة) والذي يعكس فيه مؤلفه رأي البنك بأسلوب يؤكد أهمية الفوائد الكثيرة التي سوف تعود على الشعب الإيطالي بغزوه لولاية طرابلس الغرب وبرقة، وقد أعلن البنك أيضا بأنه سوف يبيع بعض مصالحه للبنك الألماني لأنه لم يعد قادرا على العمل بحرية في ولاية طرابلس، وأن الحكومة الإيطالية لم تتدخل لمساعدته ضد تعسف السلطات العثمانية، وأنها تكتفي فقط بإصدار التصريحات وإرسال المذكرات للسلطات العثمانية دون العمل الفعلي. كما قام البنك أيضا بمحاولة لإثارة بقية المؤسسات التجارية الإيطالية التي كانت قائمة في ولاية طرابلس الغرب وبرقة بأن تتخذ نفس الموقف كنوع من الضغط على ساسة إيطاليا لاتخاذ قرار بالإسراع في غزو الولاية. وقد أعلنت بعض المؤسسات بدورها بأن شركتي (كروب سمنس والدوتش بنك) الألمانيتين على وشك الاستيلاء كليا من الناحية الاقتصادية على ولاية طرابلس الغرب وبرقة تمهيدا للاحتلال الألماني، وأن مفاوضات سرية كانت جارية بين حكومة برلين والسلطات العثمانية لتأجير ميناء طبرق للأسطول الألماني(47).

وقد كان بنك دي روما والحكومة الإيطالية يخشون من العلاقات الألمانية العثمانية، وما قد ينتج عن هذه العلاقات من استغلال وتشجيع الأخيرة لتمركز رؤوس الأموال الألمانية في ليبيا بهدف سد النوافذ في ولاية طرابلس الغرب وبرقة أمام النفوذ الإيطالي. وقد كانت ألمانيا تمثل مصدر الرعب الحقيقي لإيطاليا، وخاصة عندما قامت الحكومة الألمانية بإرسال سفينة حربية إلى

أغادير، مما جعل الحكومة الإيطالية تتخذ العديد من الإجراءات في مواجهة الأطماع الألمانية ،حتى تمكنت من غزوها لطرابلس عام 1911م. وقد لعب بنك دي روما دورا كبيرا في التحريض والتعجيل بالغزو الإيطالي لليبيا، ويظهر هذا الدور واضحا من خلال التصريح الذي صرح به (دي سان جوليانو Di San Giuliano) الذي تولى منصب وزارة الخارجية بدلا من (توماس تيتوني Tomas Titoni) للسفير الألماني والذي جاء فيه:" أن الرأي العام الإيطالي أصبح مشحونا وأن ذلك مرده إلى الدور الفعال الذي لعبه بنك دي روما في إثارته وتحريضه للرأي العام الإيطالي، ومن ثم فإنه ليس من أحد يستطيع أن ينكر الدور الرئيسي الذي لعبه بنك دي روما في إثارة المشاعر القومية والوطنية وتعزيز الروح الاستعمارية بين مختلف طبقات المجتمع الإيطالي". كما لعب بنك دي روما دورا نشطا في إثارة الروح الإمبريالية بين طبقات رجال الدين تأمينا لتبريكاتهم الروحية لعمليات الغزو، كما أمن البنك من قبل دعم الفاتيكان المالي له منذ تأسيسه، فالحملة الإيطالية على ولاية طرابلس الغرب وبرقة بالنسبة لقساوسة الفاتيكان المساهمين في رأسمال البنك تعتبر مغامرة مالية قد تحقق أرباحا طائلة، كما أن إرساء قواعد إدارية استعمارية إيطالية في طرابلس وبرقة سيدعم النفوذ الكاثوليكي ويضعضع مكانة الإسلام في شمال أفريقيا(48). وعلى هذا النحو ساهمت الفاتيكان عمليا بنشاط مكثف في تهيئة الرأي العام الإيطالي روحيا بمدى أهمية الحملة الإيطالية التي تتوقع لها أن تعيد للمسيحية أمجادها في الشمال الأفريقي. كما أن الفاتيكان لم تأل جهدا في توضيح أو التأكيد على ما سيكون للحملة من أثر حسن في إعادة أمجاد الحضارة الرومانية في الشمال الأفريقي. كما أعطت للشعب الإيطالي - في المقابل - صورة مؤلمة للتأخر والفقر وممارسة العبودية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة، وهي وسيلة وهمية لتبرير المد الاستعماري الإيطالي في الولاية العثمانية . وكل ذلك كان كافيا ليصيب الساسة والحكومة الإيطالية مجتمعة بالذعر ويدعوها لاتخاذ الاستعدادات النهائية للغزو(49).

وبعد إعلان الحرب واحتلال ليبيا منيت الحكومة الإيطالية بخسائر مادية كبيرة في الأرواح والمعدات (50) وقد تركت هذه الخسائر أثارا سلبية كبيرة على حالة الجيش الإيطالي المعنوية والمادية، محدثة انقسامات بين الضباط وكبار المسؤولين وقلقا أكيدا على جميع المستويات. أما على صعيد بنك دي الذي نحن بصدده فأن المصاريف تجاوزت كثيرا التقديرات الأولية وحسب تصريحات (جوفاني جيولتي Gofani Gioliti) فأن مصاريف الحرب بلغت خمسمائة واثنى عشر مليون (512.000.000) ليرة وقد أعتبر هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي. وقدر بعض رجالات السياسة الرقم بثلاثة عشر مليون (13.000.000) ليرة ، وحتى سبعة عشر مليون (17.000.000) ليرة وعلى أية حال ومهما كان المبلغ فأن عملية غزو ليبيا في الفترة (1911 - 1912م) قد كلفت دافع الضرائب الإيطالي كثيرا، إذ أن الدخل الوطني لإيطاليا قد بلغ سنة 1911م تسعة عشر مليون (19.058.000) ليرة .(51)

أما الخسائر المالية الأكبر، التي أصيب بها بنك دي روما فقد أضطر لتخفيض 25% من رأسماله سنة 1914م وباختصار فإن الحملة الإيطالية على ولاية طرابلس الغرب لم تكن عملا مربحا لبنك دي روما إذا دمرت القوى النظامية والعثمانية والمقاومين الليبيين جميع منشأته الفلاحية والصناعية والتجارية في طرابلس وبرقة خلال سنتى (1911-1912م) وقد تحمل البنك كذلك خسائر مادية في كافة أنحاء الدولة العثماني، وذلك من جراء توقف جميع نشاطاته وأغلق مقره بأسطنبول بقرار من السلطان العثماني يوم 2 يونيو 1912م، وتبعتها إجراءات انتقامية اتخذت ضد وكالات البنك في مصر، التي بقيت مفتوحة طوال الحرب، وذلك بسبب الحياد المصري من الحرب الليبية - الإيطالية، وقد بلغت خسائر بنك دي روما بسبب الحرب الإيطالية على ليبيا حوالي ثمانية عشر مليون (18.000.000) ليرة إيطالية. وقد دفعت هذه الوضعية المؤلمة بنك دي روما إلى مطالبة الحكومة الإيطالية بدفع مبلغ عشرة مليارات وثمانية وثمانون مليون وثمانمائة وواحد وثمانون ألف وأربعمائة وخمسون (10.088.881.450) ليرة إيطالية كتعويض وإصلاح. وأقام بنك دي روما دعوى ضد الحكومة أمام المحاكم في روما مطالبا بالتعويض عن جميع الأموال التي صرفت من أجل تنفيذ سياسة التغلغل السلمي وتعويضه عن كل الخسائر التي تكبدها البنك من جراء الحرب الإيطالية - الليبية .(52)

وقد استجابت الحكومة الإيطالية لدعوى البنك وقامت بمنحه تعويضا إجماليا قيمته أربعة ملايين وسبعمائة وستون ألف (4.760.000) ليرة إيطالية في حين أن الأرقام المستحقة على وزارة الحربية لتعويضات تزويدها بالخشب والعلف أثناء الحرب تبلغ سبعة ملايين وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألف وثلاثمائة وثلاثة عشر (7.923.313) ليرة إيطالية. إلا أن البنك قبل منحة الحكومة الإيطالية وتخلى عن جميع نشاطه الصناعي والتجاري في ليبيا الذي بدأه عام 1907م.(53)

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن الحكومة الإيطالية أدركت أهمية استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية وفعاليتها في تحقيق السيطرة الاستعمارية دونما حاجة إلى التعرض لأية مخاطر يمكن أن تقود إليها الأدوات الأشد عنفا فيما لو استخدمت

كالغزو العسكري. ومن هنا جاء اختيار الحكومة الإيطالية لبنك دي روما من اجل أن يقوم بهذا الدور ويعمل على تسهيل عملية الاحتلال الإيطالي لليبيا. وقد باشر البنك عمله فعلا في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في 15 ابريل 1907م واختير لإدارته رجل الأعمال الإيطالي (انريكو بريشياني Enrico Bresciani) وسرعان ما بدأ البنك في منافسة البنوك الأخرى والقضاء عليها .(54)

كما استطاع البنك أن يؤسس لإيطاليا قواعد اقتصادية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة، حيث قام بفتح فروعا له جديدة في اغلب المدن الليبية فشملت هذه الفروع الخمس، ومصراتة، وسرت، وزوارة، وبنغازي، وزليطن, وطبرق، والسلوم. وفي خلال فترة قصيرة أصبح البنك قيادة استعمارية إيطالية متقدمة في ولاية طرابلس الغرب وبرقة وشمال أفريقيا. وبدأ البنك في تنفيذ سياسة الحكومة الإيطالية منذ مزاولة نشاطه الاقتصادي حيث قام بشراء الأراضي واستملاكها عن طريق نظام القروض التي كان البنك يمنحها للأهالي بفوائد لا يستطيع الأهالي فيما بعد سدادها بعد أن يكونوا قد رهنوا أراضيهم لإدارة البنك، التي تقوم بالسيطرة عليها ونقل ملكيتها لصالح البنك لعدم مقدرة الأهالي على دفع ما عليهم لإدارة البنك. كما قام البنك بتعين العديد من (ذوي النفوس الضعيفة) واستخدامهم كوسطاء بينه وبين الأهالي للتغطية على عمليات شراء البنك للأراضي بعد أن أدركت السلطات العثمانية في الولاية نوايا البنك الحقيقية، والتي كانت تهدف في النهاية إلى سيطرة إيطاليا على الولاية, وليس هدفه الاستثمار الاقتصادي فيها.(55)

كما قام البنك بعملية احتكار التجارة والسيطرة عليها، بالإضافة إلى امتلاكه استثمارات كبيرة في ليبيا وقد أشتملت هذه الاستثمارات على العديد من المصانع في كافة المجالات الاقتصادية. كما امتد نشاط البنك في ولاية طرابلس الغرب ليشمل طرق المواصلات البحرية، حيث قام بتسيير خطوط ملاحية تغطي كافة السواحل الليبية من أجل بسط نفوذه على كافة البضائع التجارية المرسلة إلى ليبيا والمصدرة منها. ومن تم القضاء على جميع الشركات المنافسة له, وخاصة الشركات الألمانية وقد نجحت إدارة البنك في هذه المجالات. ولذلك حاولت السلطات العثمانية الوقوف في وجه أنشطة البنك الهادفة إلى السيطرة على ولاية طرابلس الغرب وبرقة، مما دفع بالحكومة الإيطالية إلى محاولة التخفيف من حذر وشكوك السلطات العثمانية، حيث أكدت لها بأن البنك ليس تابعا للدولة وإنما هو شركة مساهمة برأس مال قدره أربعين مليون (40.000.000) ليرة إيطالية (56)، ويهتم البنك بالعمليات المصرفية بصفة عامة سواء في ليبيا أو في الأماكن الأخرى التي يعمل بها البنك محاولا بقدر الامكان تنمية وتطوير العلاقات بين إيطاليا وهذه البلدان.(57)

وقام بنك دي روما بفتح فرعا له في العاصمة العثمانية اسطنبول، ولم يكن الغرض من ذلك كما كان معلنا توسيع نشاط البنك التجاري وتحسين صورته لدى السلطات العثمانية، إنما كان الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو خلق وجود اقتصادي إيطالي في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، ومحاولة التخفيف من حدة عداء الولاة العثمانيين في ولاية طرابلس الغرب وبرقة للمصالح الإيطالية (58) وكذلك السعي إلى إيجاد علاقات مع المسؤولين في الامبرطورية العثمانية، سواء عن طريق تقديم الرشاوى المالية لهم من اجل حملهم على اتخاذ قرارات تخدم مصالح البنك وإصدار التعليمات للولاة في ولاية طرابلس الغرب وبرقة لصدهم عن معارضة نشاط البنك، وقد نجحت هذه السياسة، وتمثل ذلك النجاح في إقالة الوالي (رجب باشا) من منصب والي ولاية طرابلس الغرب وبرقة لأنه كان معارضا بشدة لجميع أنشطة البنك، لإدراكه أن هذه الأنشطة مشبوهة، وتم تعين الوالي (محمد سامي باشا) بدلا منه وهو رجل عسكري بعيد عن الشؤون السياسية، ثم جاء بعده الوالي (أحمد فوزي باشا 1908– 1910م)، والذي كان أكثر تساهلا مع إدارة البنك.(59)

وقد نجح البنك في إدارة أعماله، وأصبحت إيطاليا بفعله الشريك الأول للدولة العثمانية في تجارة ولاية طرابلس الغرب وبرقة الخارجية. وأخيرا فإن إثارة البنك لقضية إفلاسه أمام الرأي العام الإيطالي ما هي إلا أحدى الوسائل التي استخدمتها الحكومة الإيطالية بالاتفاق مع إدارة البنك، من أجل إقناع الرأي العام الإيطالي والمعارضين لعملية الغزو الإيطالي لليبيا. والحقيقة هو أن إثارة البنك لقضية إفلاسه ليس صحيحا فقد أتضح أن عمليات البنك الاقتصادية كانت بعيدة كل البعد عن الإفلاس. والحقيقة هي أن المشاريع الاقتصادية والمالية للبنك قد تعرضت لخسائر كبيرة, نتيجة العمليات العسكرية الإيطالية على ليبيا، كما تعرضت القوات الإيطالية هي الأخرى- والتي كانت تعتبر عملية غزوها لليبيا ما هي إلا نزهة بحرية تستغرق أسبوعا واحدا - إلى خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات واستمرت نزهتها البحرية - التي تحولت بفضل المجاهدين إلى كارثة على القوات الإيطالية - حتى عام 1931م .(60)

الهوامش

(1) عقدت الحكومة الإيطالية العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية من أجل الحصول على موافقتها وعدم تعرضها لمصالحها وإطماعها الاستعمارية في ليبيا فعقدت اتفاقا مع فرنسا عام 1900م أعلنت فيه فرنسا عن تأييدها للمصالح الإيطالية في ليبيا مقابل الاعتراف الإيطالي بالمصالح الفرنسية في المغرب ثم عقدت اتفاقا مع بريطانيا في عام 1902م أعلنت فيها بريطانيا بحق إيطاليا في ليبيا في مقابل تعهد إيطاليا بمساندة بريطانيا في المسألة المصرية . كما عقدت إيطاليا اتفاقا آخر مع ألمانيا في عام 1903م أعلنت فيه ألمانيا بعدم التدخل في حالة نشوب الحرب العثمانية التركية. أما روسيا القيصرية. فقد أعلنت في عام 1907م عن مساندتها للمساعي الإيطالية ومطالبها في ليبيا على أن تساند إيطاليا روسيا ومطالبها في فتح المضايق أمام الملاحة الروسية. أما النمسا فقد عقدت اتفاقا مع إيطاليا في عام 1909 نص على حياد النمسا تجاه الأطماع الايطاليه في ليبيا للمزيد راجع: عبدالمنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي، دراسة في العلاقات الدولية، الكويت، مكتبة الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ص104ص136

(2) كان يطلق على ليبيا اسم ولاية طرابلس الغرب وبرقة للدلالة على أجزاء وأقاليم ليبيا الثلاث أما بالنسبة لاسم ليبيا فق أطلق لأول مره للدلالة على ليبيا بحدودها الجغرافية الحالية عام 1903م عندما استخدمه أحد الكتاب الإيطاليين كعنوان للبيليوغرافيا الليبية في محاولة لجمع الكتابات التي وضعت لدراسة هذه الرقعة الجغرافية. أما الاستعمال الرسمي لهذا الاسم لم يبدأ إلا في عام 1912م عندما انتدبت الحكومة الإيطالية قضاه للعمل في ليبيا بموجب المرسوم رقم (1133) وبذلك فأن هذا المرسوم يعتبر أول وثيقة رسمية أعلنتها الحكومة الإيطالية باعتبار ولايتي طرابلس الغرب وبرقة إقليما واحدا تحت اسم ليبيا. للمزيد انظر: الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القريري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995م، ص13ص14

(3) عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه، من كتاب بحوث ودراسات في الجهاد الليبي، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1984م، ص 29 .

(4) محمود العرفاوي، مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين، ترجمة: عمر الطاهر، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1991م ، ص 404

(5) نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1958م، ص 81 .

(6) عبد المولى صالح الحرير، مرجع سابق، ص 30 .

(7) إسماعيل مولود القروي ، الغزو الثقافي الإيطالي لليبيا ، طرابلس ، جامعة الفاتح ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1984م ، ص 336 .

(8) فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية (1911-1912م)، ترجمة وهبي البوري، طرابلس - تونس، الدار العربية للكتاب، 1980م ، ص 20 ص 21 .

(9) عقيل البربار، مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الإيطالي في ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، العدد الثاني، 1980م ، ص237.

(10) فرانسيس ماكولا، حرب إيطاليا من أجل الصحراء، ترجمة: عبد الموالي صالح الحرير، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1991م ، ص 60 .

(11) محمد علي أبو شارب، مراحل الاستعمار الإيطالي في ليبيا (1911 - 1943م)، مجلة الشهيد، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، العدد الثاني، 1981م، ص 61.

(12) برقية من قائم مقام زوارة (الطاهر) إلى ولاية طرابلس الغرب يستفسر عن كيفية التعامل مع إدارة بنك دي روما التي ترغب في فتح فرعا لها في المدينة ، دار المحفوظات التاريخية بمركز الجهاد، ملف وثائق التمهيد للغزو، 8 يناير 1910م .

(13) افتتح فرع بنك دي روما في متصرفية بنغازي في مارس 1910م وأقيم احتفال بهذه المناسبة دعي إليه المتصرف وعدد من الموظفين العثمانيين إلى جانب موظفي بنك دي روما، وتلي في الاجتماع قرار الحكومة العثمانية بإنشاء البنك ثم ألقيت خطبة باللغة التركية والإيطالية تتضمن أمنيات الجالية الإيطالية وتأكيد الود الذي تتسم به العلاقات العثمانية الإيطالية .

(14) أحمد إبراهيم دياب، الغزو الإيطالي في الصحافة العربية ، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، منشورات مركز الجهاد ، العدد الأول ، 1988م ، ص 16 .

(15) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م،ص 70.

(16) إدريس صالح الحرير، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا، (1911-1970م)، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1984م ، ص 13 .

(17) حقي باشا: هو رئيس الوزارة العثمانية زمن الاحتلال الإيطالي لليبيا وأول مسؤول عن هذا الاحتلال وهو إيطالي النزعة من صغره واشتهر بحبه للمدنية الإيطالية وقد حمله حبه للإيطاليين أن يطلب تعينه في السفارة العثمانية في روما على إثر استقالته من نظارة المعارف ووكالة نظارة الداخلية .وعندما استقال الصدر

الأعظم (حسين حلمي باشا) أرسل السنيور (ناتان اليهودي) شيخ مدينة روما الذي خاطب جمعية الاتحاد في سالونيك برسالة، طالب فيها أن ترسل إليه الجمعية أحد معتمديها، فأرسلت إليه رحمي بك مبعوث سالونيك، ولما قابله في روما طلب إليه أن يبلغ الجمعية رغبته في تعيين حقي باشا في منصب الصدر الأعظم وقد ابلغ رحمي بك هذه الرغبة إلى الجمعية فقبلت، واستدعي حقي باشا إلى اسطنبول في يناير 1911م وصدرت الإرادة السنية بتعيينه صدرا أعظم مع الإنعام عليه برتبة الوزارة. للمزيد راجع الطاهر احمد الزاوي، جهاد الأبطال، المرجع السابق، ص47 .

(18) (رجب باشا) : (1904 – 1909م) قضى في طرابلس الغرب أكثر من عشر سنوات تولى خلالها عدة مناصب كبيرة وكان عهده عهد إصلاح ونشاط وكانت سياسته في طرابلس الغرب تقوم على أساسين: معارضة سياسة إيطاليا، ونشر التعليم. وقد افلح في الناحيتين، وقد عارض فتح فرع لبنك دي روما في الولاية غير أن الحكومة العثمانية أمرته بعدم التشدد ضد الإيطاليين خوفا من المشاكل السياسية، فأنشي البنك دون موافقته. إلا أنه عارض سياسة بنك دي روما في ليبيا اشد المعارضة وأخذ يمانع في بيع الأراضي للبنك، ويحرض الأهالي على الشراء بعضهم من بعض وحالة يعذر وجود من يشتري الأرض من الأهالي كان يحرض دائرة الطابو (التسجيل العقاري) على عدم التسجيل بحجة أن البنك شخص معنوي، والبيع يشترط فيه القبول والإيجاب ن ومما لايتحققان في الشخص المعنوي. كما زارت في عهده البعثة اليهودية مناطق الجبل الأخضر سنة 1908م. للمزيد انظر: الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس، لندن، دار المحدودة، 1984م، ص 34 .

(19) وليم س. أسيكو، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا (1911-1912م)، ترجمة: ميلاد المقرحي، مراجعة عقيل البربار، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1988م، ص 42 .

(20)محمود العرفاوي، المرجع السابق ، ص408

(21) وافقت الجمعية العامة للمساهمين بحماس في جلسة يوم 31 مارس 1911م على فكرة فتح فرع للبنك في الدولة العثمانية، وقد جاء في تقرير المساهمين: " نود أن نشعركم بقرارنا في توسيع نشاط بنككم في الشرق الأوسط بفضل تأسيس مركزين، وأحدهما في اسطنبول والآخر في القدس، وبدا لنا أن فرعا لبنككم في الآستانة يكتسب أهمية وضرورة الآن، حيث أن مصالح ملحوظة ناتجة عن مختلف أعمالنا في ولاية طرابلس الغرب وبرقة تفرض إيجاد حماية فعالة للسير نحو نتائج مجزية، وهو ما يجب أن يكون مكافأة مناسبة لمعهدكم لعنايته الجمة وعمله المتواصل ومبادرته الشجاعة التي يمارسها منذ سنوات بثقة وصبر واضعا نصب أعينه أن جنوا والبندقية كانتا أسواق الشرق بأكمله ، فنحن نأمل أن وجود معهدكم على ضفاف البوسفور سيزيل الشكوك وسوء التفاهم والريبة في طرابلس التي لا يجب أن تكون لأنها تتضارب مع مصالح البلدين". للمزيد انظر: فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق ، ص 26 .

(22) عقيل محمد البربار، المرجع السابق، ص 238 .

(23) مصطفى حامد أرحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي (1911م - 1912م)، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1988م، ص 66 .

(24) المرجع نفسه ، ص 66 .

(25) استفادت السلطات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة من القروض التي كان يمنحها البنك فقد تحصل متصرف بنغازي على قرضين بستمائة (600) جنيه تركي الأول في شهر يناير 1909م والثاني في مايو من نفس العام. كما أقرضت بلدية طرابلس قرضا قيمته مليون جنيه سنة 1910م للمزيد انظر كلا من : محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 409، وكارولوفوتي بورشيناني، العلاقات العربية الإيطالية (1902 - 1930م)، ترجمة: عمر الباروني، مراجعة عبد الرحمن سالم العجيلي، طرابلس، منشورات مركز الجهاد ، 1980م ، ص 185 .

(26) يوضح الجدول بعض المعلومات المتعلقة بالتجارة بين إيطاليا وطرابلس من عام (1905 - 1910م)، القيمة بملايين الليرات الإيطالية، للمزيد انظر: فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 32 .

(27) عقيل محمد البربار، المرجع السابق، ص 241 .

(28) خليفة الدويبي، نماذج من وثائق التغلغل السلمي الإيطالي في طرابلس، مجلة الوثائق والمخطوطات، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، العدد الرابع، 1990م، ص 398 .

(29) مصطفى حامد أرحومة، المقاومة الليبية والتركية ضد الغزو الإيطالي (1911- 1912م)، المرجع السابق، ص 67 .

(30) رسالة من الوالي (رجب باشا) إلى وزارة الداخلية يستفسر منها على الطريقة الواجب اتخاذها بشان طلب القنصل الإيطالي (برنابي Barnabi) بخصوص شراء أراضي في ولاية طرابلس الغرب, دار المحفوظات بمركز الجهاد، ملف وثائق التمهيد للغزو، ترجمة: محمد الأسطى، 22 مارس 1900م .

(31) مارتن مور، الاستيطان الزراعي الإيطالي الشامل في ليبيا، ترجمة: عبد القادر المحيشي، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1989م ، ص 35 .

(32) في عام 1887م أصدرت السلطات العثمانية قانونا ينص على أنه لا يجوز للشركات المساهمة المنشأة في

الخارج أن تقيم وكالات ومكاتب إلا بإذن مسبق من الحاكم الإمبراطوري .

(33) رسالة من الوالي (رجب باشا) إلى رئيس الوزراء في اسطنبول يوضح فيها نشاط بنك دي لروما وعمليات شراء الأراضي التي يقوم بها، دار المحفوظات التاريخية بمركز الجهاد، ملف وثائق التمهيد للغزو، ترجمة: محمود الأسطى، 2 فبراير 1908م .

(34) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 410 ص411 .

(35) وليم س. أسكيلو ، المرجع السابق ، ص 40 .

(36) محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية بليبيا أثناء العهد الإيطالي، طرابلس - تونس، الدار العربية للكتاب ، 1971م ، ص 40 .

(37) محمود العرفاوي، مخاض الأمبريالية والفاشية الإيطاليتين، ترجمة: عمر الطاهر، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1991م ، ص412 .

(83)عثمان العنيزي: من بنغازي برز كتاجر بتعامله مع الثري (بحري باشا) الذي طرده الشبان الأتراك بعد توليهم الحكم بتركيا في مايو 1908م ونفي إلى بنغازي، واستطاع العنيزي، بعد أن كان مربي أغنام أن يصبح ثريا ثم تعرف عليه القنصل الإيطالي (برنابيBarnabi) وقدمه لمدير فرع بنك دي روما ببنغازي ليستغله كعميل له هناك برفقة محمد المرغني أحد أعيان المنطقة، فقام العنيزي بشراء الأراضي للبنك، كما كلفه البنك بتوزيع الهدايا من الأغنام على مشائخ القبائل والزوايا ببرقة، كما منحه البنك عدة تسهيلات بإقراضه مبلغا من المال استغله في تهريب الأسلحة، كما استغله القنصل الإيطالي في الوصول عن طريقه إلى زعماء السنوسية . للمزيد انظر: مصطفى حامد أرحومة، المرجع السابق، ص68

(39) عبد العزيز سعيد الصويعي، المطابع والمطبوعات الليبية قبل الاحتلال الإيطالي، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985م، ص 100 ص 103.

(40) كامللو منفروني، إيطاليا في الأحداث البحرية الطرابلسية، ترجمة: عمر الباروني، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1988م ، ص 95 .

(41) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص411 ص413.

(42) تقرير بنك دي روما إلى القنصل إيطاليا العام يوضح فيه الخسائر التي مني بها البنك جراء سياسة الوالي (رجب باشا)، دار المحفوظات التاريخية بمركز الجهاد، ملف وثائق التمهيد للغزو، ترجمة: محمد الأسطى، 17 إبريل 1908م .

(43) ز. ب. باخيموفتش، الحرب التركية الإيطالية، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بيروت، منشورات الجامعة الليبية، 1970م ، ص41.

(44) المرجع نفسه، ص 49 .

(45) عبد الموالي صالح الحرير، المرجع السابق، ص33.

(46) يتضح من ذلك أن إثارة البنك لعملية إفلاسة وإشاعتها ماهي إلا أحدى وسائل التي استخدمتها الحكومة الإيطالية من اجل تبرير غزوها لليبيا. ويتضح ذلك أيضا من خلال ما كتبه (دي سان جوليانو Disan Giuliano) أن رئيس بنك روما (ارنستو باشيلي Ernesto Pacelli) لم يسرب هذه الإشاعات إلا ليضغط على حكومة (جوفاني جيوليتي ofani Gioliti) ويدفعها إلى تدخل عسكري وفي نظره أن الهيمنة السياسية الإيطالية على ليبيا هي الطريقة الوحيدة لضمان تطوير مؤسسات البنك واحتكاره دون أية بادرة أجنبية منافسة وليس هذا سوى تهديد أو طريقة ابتزاز للمزيد انظر: محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص422، ص 426 .

(47) عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 158.

(48) عبد الموالي صالح الحرير، المرجع السابق، ص32.

(49) المرجع نفسه ، ص 33 .

(50) بلغ عدد القتلي حوالي ثلاثة آلاف وأربعمائة وواحد وثلاثين (3431) قتيلا، قتل منهم ألف وأربعمائة وثلاثة وثمانون (1483) أثناء المعارك وألف وثلاثمائة وواحد وتسعون (1392) جنديا واثنان وتسعون ضابطا. كما مات ألف وتسعمائة وثمانية وأربعون (1948) من جراء المرض. أما الجرحى فكان عددهم أربعة آلاف ومئتان وعشرون (4220) .للمزيد راجع محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص273

(51) المرجع نفسه ، ص273

(52) المرجع نفسه ، ص 273

(53) المرجع نفسه ، ص 274 .

(54) المرجع نفسه ، ص 404 .

(55) علي عبداللطيف حميدة، المرجع السابق، ص70 .

(56) محمود العرفاوي ، المرجع السابق، ص 408 .

(57) المرجع نفسه، ص408 .

(58) فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق ، ص26 .

(59) اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة التليسي، بيروث، دار الثقافة، 1974م، ص414 .

(60) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص422 .